



منشور رقم: 2020/9

الرباط، في 09 نونبر 2020  
الموافق لـ: 01 يوليوز 2020

**السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين  
والمندوبين السامين والمندوب العام**

**الموضوع: تحيين المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023.**

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، سبق لي أن وجهت إليكم منشورا مؤرخا في 11 مارس 2020 تحت رقم 2020/02 يتعلق بإعداد القطاعات الوزارية والمؤسسات للمقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. غير أنه بفعل السياق الاستثنائي للأزمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" أصبحت المعطيات الماكرواقتصادية المضمنة في المنشور المذكور متجاوزة، مما حال دون عقد لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي يعهد إليها بتدارس هذه المقترحات.

علاوة على ذلك، استلزمت التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة وانعكاساتها على المالية العمومية إعادة النظر في التخصيص الميزانياتي للسنة المالية الحالية، وذلك وفقا للأولويات التي أفرزتها هذه الجائحة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي.

وهكذا، ووفق مقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية والتي تنص على ضرورة إعداد البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات تحيين مقترحاتها المتعلقة بالبرمجة الميزانية لسنوات 2021-2023، فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية مع التقيد الصارم بتوجهات التدبير الأمثل للنفقات العمومية وإعادة تقييمها وحصريها في الحاجات الضرورية والملحة، على ضوء ما تفرضه الوضعية المرتبطة بتداعيات جائحة "كوفيد-19".

وفي هذا الإطار، وبالنظر للاستمرار المرتقب للتأثير السلبي لهذه الجائحة على النشاط الاقتصادي وعلى وضعية الميزانية، لاسيما التراجع الحاد في موارد الدولة، فإنه يتعين أن يندرج إعداد المقترحات السالفة الذكر في إطار مواصلة جهود استعادة الدينامية الاقتصادية الوطنية، وكذا استمرارية تدابير ضبط النفقات والتخصيص الأمثل للهوامش المالية المتاحة بما يسمح بالاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

وبناء على ذلك، فيما يخص نفقات الموظفين والأعوان، وباستثناء قطاعات الصحة والتعليم والقطاعات الأمنية بما فيها وزارة الداخلية والمصالح الأمنية التابعة لها وإدارة الدفاع الوطني، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات عدم برمجة إحداث مناصب مالية جديدة برسم السنة المالية 2021 على الخصوص.

أما بالنسبة لنفقات التسيير الأخرى، فيتعين على كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات الاقتصار على النفقات الضرورية والملحة من خلال مواصلة المجهودات المبذولة لعقلنة وترشيد هذه النفقات تماشياً مع ما يفرضه سياق ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفيما يخص نفقات الاستثمار، فإنه يتعين إعطاء الأولوية لتوطيد المشاريع التي توجد قيد الإنجاز، خاصة المشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك والمشاريع المستفيدة من تمويلات خارجية، مع إيلاء الأفضلية للمشاريع المنجزة من طرف المقاولات المغربية، لاسيما تلك التي تستعمل مواد محلية. ويتعين في هذا الصدد، تعزيز اللجوء إلى آليات بديلة للتمويل لاسيما في إطار الشراكة المؤسسية أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتسري هذه التوجهات كذلك على مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وبالحسابات المرصدة لأموال خصوصية وكذا بنفقات الاستغلال وبنفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الواردة في اللائحة المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 679.20 بتاريخ 18 جمادى الآخرة (13 فبراير 2020).

وفي هذا الإطار، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إدراج مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، وكذا الأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء على مستوى نظام البرمجة الميزانية e-« budget 2» الذي يشكل الأرضية المعلوماتية المعتمدة لإعداد الوثائق الميزانية و للتبادل بين القطاعات الوزارية أو المؤسسات والوزارة المكلفة بالمالية.

وستتم مناقشة هذه المقترحات خلال الفترة الممتدة ما بين 3 و14 يوليوز 2020، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي ستعقد بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية حسب الجدول الزمني المرفق. وستعكف هذه اللجان، على دراسة مقترحات البرمجة الميزانية القطاعية وكذا الأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، مع مراعاة الإكراهات الميزانية التي يملها السياق الاقتصادي والاجتماعي لأزمة جائحة "كوفيد-19".

وإذ أكد على الأهمية القصوى والراهنية الأكيدة التي يكتسبها هذا الموضوع، فإني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى التعاون مع مصالح الوزارة المكلفة بالمالية من أجل تسريع التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

نئيسة الحكومة  
سعد الدين الشاذلي